العلامة اللغوية واشتغال الدلالة
من السيميائية إلى التفكيكية

أ. أحمد العزري
جامعة تيزي وزو

لقد درج الدرس اللغوي التقليدي على التعامل مع العلامة اللغوية والمعنى بمنطق الثبات، بمعنى الإطمئنان إلى معانٍ ثابتة ومحددة قبلياً، لكن هذا الثبات لم يلبث أن ضُرب في الصميم بدايةً مع بروز طروحات بيرس، ولسانيات دي سوسور وصولاً إلى طروحات التفكيك، التي بلغت حداً مبالغاً فيه من الاحتفاء بالسيرورة اللامنتهية للدلالة، حتى بلغت حد العدم، المفضي إلى غياب المعنى الذي حلّ محله التأويل، وقبل وصول الفكر اللغوي والنقدي إلى هذا الحد من التطرف في التعامل مع المعنى والنص والدلالة، مرت العلامة اللغوية بعدة مراحل، ولعل من أهم المراحل التي مرت بها المرحلة اللسانية مع دي سوسور(Dé Saussur) والمرحلة السيميائية ممثلة في شارل سندرس بيرس (C S Peirce) وصولاً إلى المرحلة التفكيكية ممثلةً في جاك دريدا (J Dérrida)، وعلى الرغم من الاختلاف الجذري بين هذه الطروحات إلاّ أنّها ترتبط فيما بينها، برابط التأثير والتأثر ولعل هذا الأساس سنحاول في هذه الصفحات الضغط على نقاط الاحتلاف والتشابه بين كلٍ من دي سوسور وبيرس من جهة، ودريدا من جهة أخرى، في التعامل مع قضية المعنى والدلالة.

أولاً: اللحظة البيرسية: يعد بيرس علامةً فارقة في تاريخ الفلسفة الغربية وقد انفرد عن غيره من الفلاسفة في بحوثه المتعلقة بالمنطق؛ إذ أسس لما يسميه المنطق علم الواقع، وقد بنى نظريته هذه رداً على مبادئ المنطق الصوري

بوصفها عمليات ذهنية خالصة ورداً على المنطق التجريبي القائم على أنّ المعرفة رجوع إلى الواقع أي رجوع إلى الأشياء ذاتها ليخلص إلى نتيجة ينفرد بها مفادها أنّ المنطق لا يقوم إلاّ وفق علاقة بين عاقل ومعقول أي بين ذات عارفة وموضوع. "إنّ فهم بيرس العميق للصلة الوثيقة بين المنطق والفلسفة قاده للقول بأنّ المنطق يجب أن يكون علم الواقع، وليس البحث في صورة الفكر فحسب كما أنّ الواقع المذكور لم يكن بالنسبة إليه الواقع الحسي الذي قال به التجريبيون وإنّما هو واقع معقول أيضاً".[1] إنّ المنطق من ىحيث هو علم الواقع حسب بيرس يقوم على دراسة الواقع والدنو منه، قصد اكتشاف علله وقوانينه من خلاله هو أو بعبارة أخرى: ما يقوله هو عن نفسه وما يشير إليه ممهداً بهذا لمقولاته التي اشتهر بها وهي علم العلامات، إذ يخلص وفق هذا المسار الذي اتخذه في المنطق إلى أنّ الإنسان يفكر بالعلامات ليبين وفقاً لذلك أهمية العلامات واللغة. "لقد انطلق بيرس في هذا المجال من فهم عميق للصلة التي تربط المنطق باللغة فسعى للبحث عن أصل تلك اللغة التي ينقل عن طريقها الواقع بكل ما فيه إلينا وقد تبين له بعد تحليل عميق للفكر البشري أنّ لحمة كل تفكير وكل بحث هي الإشارات وحياة الفكر والعلم هي الحياة الكامنة في تلك الإشارات، لكن لما كان علم المنطق في أحد معانيه هو دراسة الفكر الإنساني وطالما أنّ كل تفكير يتم عن طريق الإشارات فقد رأى أنّ طبيعة المنطق ترتبط بشكل أساسي بالطريقة التي تعبر بها الإشارات عن الواقع وتشكل هذه النقطة نظريته في الإشارات".[2] نظراً للأهمية التي تحتلها الإشارة (العلامة) اللغوية وغير اللغوية في المشروع البيرسي شرع بيرس في إرساء نظريته السيميائية والمسماة (sémiotique) سيميوطيقا التي قدم فيها عدة مفاهيم للعلامة وأنواعها وأساليب اشتغالها، غير أنّ العلامة الفارقة في سيميوطيقا بيرس تكمن في تحديد أركان العلامة وطرق اشتغالها وتلقيها وتأويلها، إذ يقسم بيرس العلامة تقسيماً ثلاثياً كالآتي:

1 الممثل: وهو الشكل الذي تتخذه الإشارة وهو ليس بالضرورة مادياً مع أنّه يعتبر عادةً كذلك ويسميه بعض المنظرين حامل الإشارة.

2 تأويل الإشارة: وهو ليس مؤولاً (ذاتاً) إنّما هو الأثر الذي تحدثه الإشارة.

3 الموجودة: وهو الشيء الذي تتبني على وجوده الإشارة وترجع إليه (المرجع).[3] إنّ الحديث عن المعنى عند بيرس ليس سوى الحديث عن منطق اشتغال العلامة، إنّه نتاج المبادلات الحاصلة بين الأقانيم الثلاثة للعلامة، ويسمي بيرس هذه المبادلات الحاصلة بين الأركان سيرورة المعنى أو السيميوزيس (sémiosies).[4] ويستخدم بيرس مصطلح سيرورة (صناعة المعنى) بخاصة للإشارة إلى التفاعل بين الممثل والموجودة والتأويل.[5] يشتغل السيميوزيسالبيرسي وفق نظام محدد، فكلٌّمن أركان العلامة إلاّ ويحيل على طرف آخر وكل معنى ينتج عن هذا التفاعل الحاصل يحيل إلى معنى آخر في سيرورة متتالية بحيث يصبح كل معنى يوصل إليه علامة في حد ذاته. "فالعلامة أو الممثل هو الأول الذي ينوب عن الثاني الذي يسمى الموضوع، والممثل يحدد الثالث الذي يدعى المؤول، وهذه العلاقة الثلاثية الأصيلة، أي شيء يحدد شيئاً آخر هو مؤوله بحيث أنّ المؤول يحيل إلى موضوع، وهذا الموضوع يحيل بدوره على موضوع آخر بنفس الطريقة، أي أنّ المؤول أصبح هو نفسه علامة وهكذا إلى ما لانهاية".[6] يفتح هذا التحديد البيرسي لنظام اشتغال العلامة الباب أمام نقطتين في غاية الأهمية

الأولى: كل معنى ينتج عن علامة ما هو إلاّ معنى محتمل أو لنقل تأويل محتمل وليس حقيقة مطلقة، إنّه نفي واضح لأحادية المعنى.

الثانية: أي تأويل يعطى للعلامة لا يوقف سيرورة السيميوزيس، بوصفه انفتاحاً لا منتهياً للمعنى. وهذا ما جعل أحد أهم أقطاب السيميائيات المعاصرة وأحد أهم قراء بيرس، وهو المنظر الإيطالي إمبرتو إيكو يراجع المفهوم الشائع عن العلامة يقول: "الشرط في العلامة ليس شرط الاستبدال (شيء يقوم مقام شيء) بل وجوب تأويل محتمل، ويقصد بالتأويل ما كان يريده بيرس حين يعترف أنّ كل

مؤول لا يترجم فحسب ومن جديد الموضوع المباشر أو مضمون العلامة ولكن يوسع من مفهومه فالتأويل يسمح بالانطلاق من علامة لقطع كل دائرة توليد الدلالة المرحلة تلو الأخرى".[7] لكن السؤال المحوري الذي تثيره قراءة السيميوزيسالبيرسية، هو: هل يبقى انفتاح السيميوزيس انفتاحاً لا مشروطاً وسيلاً جارفاً لا يمكن إيقافه؟. إنّ الإجابة على هذا التساؤل تفرض مراجعة مفهوم المؤول في فكر بيرس كيف عرّفه؟ وكيف قسّمه؟ لنكشف في ضوء ذلك طبيعة انفتاح السيميوزيس. في الواقع هناك تعريفان للمؤول يرمي الأول إلى الإعتقاد بأنّ المؤول عبارة عن دليل ثانٍ يترجم الذي قبله ويرمي الثاني إلى أنّ المؤول فكرة تعطى بموجبها سلسلة من الأدلة، ويقسم المؤول عند بيرس تقسيماً ثلاثياً كالتالي:

1 المؤول المباشر: أو ما يعادل في البحث الدلالي العام مفهوم المدلول ويتخذ في غالب الأحيان معناً حرفياً قاموسياً.

2 المؤول الدينامي(الحركي): وهو الأثر الذي أنتجه الدليل وتبدأ منه السيميوزيس في انفتاح يبدو للوهلة الأولى أنّه غير منته.

3 المؤول النهائي: وهو المؤول الذي يكف من الانفتاح الفائض الذي ولده المؤول الدينامي.[8] يعد ما قيل هنا عن موضوع السيميوزيسالبيرسية تبياناً مختصراً ومدخلاً نظريا لجدل فكري ونقدي حول موضوع التأويل وطبيعة العلامة وانفتاح الدلالة. وقد وقع الجدال والتباين في وجهات النظر بين تيارين، قدم كل منهما قراءة مختلفة للسيميوزيسالبيرسية، ألا وهما تيار السيميائيات الثقافية ممثلاً في إمبرتو إيكو والتيار التفكيكي ممثلاً في جاك دريدا. فقراءة إيكو تقوم على استثمار مقولة المؤول النهائي المستند إلى مقولة العادة (habitude) والتي يسميها إيكو بعالم الخطاب.[9] ينبثق عن هذه القراءة ما يعرف في المشروع الإيكوي بحدود التأويل المستندة بالأساس إلى مفهوم الموسوعة؛ والتي تعد السياق العام للعلامة أو الخطاب. أما قراءة دريدا فقراءة من نوع آخر، قراءة قائمة على نهائية الدلالة وغياب المدلول النهائي، إذ ليس هناك مدلول مطلق تقف عنده آلة الدلالة فبورس

في منظومة دريدا ذهب بعيداً في الاتجاه الذي يسميه دريدا تفكيكية المدلول."فهذا المدلول الذي سيقوم في لحظة ما بوضع حد نهائي للإحالة من علامة إلى أخرى إنّ الأمر هنا متعلق بشيء مثل التمركز الذاتي وميتافيزيقا الحضور المجسدة في الرغبة القوية و النسقية التي لا يمكن كبح جماحها، فما يطلق العنان للدلالة هو ما يجعل توقفها أمراً مستحيلاً".[10] إنّ قراءة دريداللسيميوزيس قائمة على تحدي ميتافيزيقا الحضور ورفض مقولة المدلولات النهائية أو المباشرة، غير أنّ المشكلة تكمن في كيفية تعامله مع مقولة المؤول النهائي عند بيرس الذي يرى دريدا أنّه لا يمثل مدلولاً مطلقاً وإنّما تأويلاً محتملاً لا ينفي حضور تأويلات أخرى وبالتالي لا ينفي مقولة الآخر وهذا ما يتيح الانتقال من التمركز إلى الاختلاف، إنّ الركيزة التي اعتمدها دريدا هي "السلطة التي تمتلكها اللغة المتجلية في أن تقول أكثر مما تدل عليه ألفاظها مباشرةً".[11] وهنا يمكن أن نقف وقفة مع قراءة دريداللسيميوزيسالبيرسية. ونتساءل هل كانت قراءة دريدا قراءةً يحتملها السيميوزيس، أم أنّها كانت قراءة تعسفية دفعته إليها نزعته الفلسفية؟ وهذا ما يعيبه إيكو على دريدا إذ يقول: "إنّ القول بأنّ العلامة تشكو من غياب مؤلفها ومرجعها لا يعني أنّها محرومة كلية من مدلول مباشر، إنّ غاية دريدا هي ممارسة فلسفية أكثر منها نقدية تتحدى تلك النصوص التي تبدو وكأنّها مرتبطة بمدلول محدد ونهائي وصريح، إنّه لا يريد تحدي معنى النص فحسب بل يطمح إلى تحدي ميتافيزيقا الحضور الوثيقة الصلة بمفهوم التأويل القائم على وجود مدلول نهائي".[12]

إنّنا إذا نظرنا بعين العقل والإنصاف إلى محور الخلاف بين إيكو ودريدا حول قضية السيميوزيس، فإنّنا سنجد مرد الخلاف إلى طرق كل واحد منهما في القراءة والتأويل. ما يعيبه إيكو على دريدا أنّه قرأ السيميوزيس بمعزل عن فلسفة بيرس الكلية إذ أنّ بيرس "فيلسوف غائي براغماتي"[13]، لذلك فإنّ السيميوزيس تخضع لشرط التواصل الذي يفرض وجود مدلول مباشر وبالتالي فإنّ السيميوزيس في منظومة إيكو نص يجب أن يقرأ وفقاً لسياقه العام والمتمثل في فلسفة بيرس

البراغماتية وهذا ما يطلق عليه إيكو عالم الخطاب كما سبق الذكر والنتيجة أنّ دريدا وقع فيما يسميه إيكو بالتأويل الخاطئ أو استعمال النصوص وذلك بإسقاط آراء قبلية ومعتقدات شخصية على النّص. وهذه الآراء القبلية هنا هي فلسفة دريدا التي طوع السيميوزيس حسب معطياتها. صحيح أنّ السيميوزيسالبيرسية مفهوم معقد ونص يحتمل عديد التأويلات، هذا ما يقر به إيكو غير أنّه يرى قراءة دريدا قراءةً تعسفية لا تحتملها السيميوزيس، إذ يقول: "أنا لا أ ريد أن أبين ما يجب أن تكونه السيميوزيس بل ما لا يمكن أن تكونه"[14]. لكن قراءة دريداللسيميوزيس كانت قراءة تفكيكية، فالسيميوزيس من حيث كونه نصاً أو علامة والعلامة في فكر دريدا منفصلة عن المؤلف والمرجع، ومن ثم حتى وإن وقع دريدا فيما يلمح إليه إيكو (الاستعمال)، فإنّ فصل السيميوزيس عن سياقها العام وهو فلسفة بيرس ما كان ليعدو محاولة التعامل مع نصٍ يمكن أن يقول أكثر مما يريد له مؤلفه. لم يكن حديثنا عن السيميوزيسالبيرسية يهدف إلى تحديد القراءة المثلى لها ولا إلى فض النزاع القائم بين إيكو ودريدا، وإنّما كان الهدف منه تبيان الأثر الهام لفلسفة بيرس على التيار التفكيكي ثم تبيان الحيز الهام الذي نالته السيميوزيس في الفكر التفكيكي لدى دريدا.

ثانياً: اللحظة السوسورية: إنّ ممّا يسترعي الإنتباه في الدرس اللغوي الحديث هو أهمية طروحات العالم السويسري فرديناند دي سوسور، الذي أرسى لمنهج جديد في الدرس اللغوي أسماه (linguistique) اللسانيات الذي قام على مخالفة العديد من مرتكزات الدرس اللغوي التقليدي، كما شكلت مقولاته الأساس والمرتكز لظهور الاتجاه البنيوي في النقد الأدبي والعلوم الإنسانية وامتدت إلى مقولات ما بعد البنيوية؛ في السيميائية والقراءة والتفكيك. ويمكن اختصار ما قدمه مشروع سوسور اللساني لمنظومة النقد المعاصر في المفاصل الآتية:[15]

- إعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول.
- التفرقة بين اللغة والكلام.

- مفهومي التزامن والتعاقب.
- الدراسة الصوتية.

تعد هذه المفاهيم والأسس، التي قدمها دي سوسور تقويضاً للدرس اللغوي التقليدي، فبِعَدِّهِ اللغةَ نظاماً من الإشارات التي تعبر عن الأفكار قوض فرديناند دي سوسور أصول الدرس التقليدي للغة الذي كان يرى فيها وسيلة معبرة عن الأشياء،[16] ويعد هذا الجانب التقويضي عند دي سوسور من أهم الجوانب التي أثرت في التيار التفكيكي فنقض الفلسفات السابقة وتقويضها يعد المرتكز الأساس أو الروح، التي قامت عليها التفكيكية. وبالإضافة إلى هذا الجانب يمكن الحديث عن مقولتين أساسيتين في فكر سوسور كانتا مجالاً خصباً للفكر التفكيكي ألا وهما اعتباطية الدليل اللساني ومفهوم الاختلاف

1- إعتباطية الدليل اللساني: من المسلمات اللغوية الأساسية التي قوضها سوسور في الدرس اللغوي التقليدي. طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، التي اتسمت قبله بنوع من الثبات والشرطية بحيث أنّ كلإسم يقابله مسمى بشكل حتمي ومباشر."فاللغة عند سوسور تمثل الجانب النسقي من اللسان الذي يشكل بنية الكلام والكتابة والعلامة ذات الوجهين الدال والمدلول، وسوسور أقام هذه اللغة بوصفها نظاما كليا مستقلا عن الواقع الخارجي منطلقاً من افتراض السلوك الاعتباطي (arbitraire) بين الدال والمدلول، الأمر الذي مهد لدارسي ما بعد البنيوية من تناول طرفي العلامة بطرق مختلفة حيث تابع نقاد ما بعد البنيوية فعالية الدال المتواصلة في تشكيل سلاسل وتيارات متقاطعة مع إهمال المتطلبات التقليدية للمدلول الداعية لمقابلة كل دال بمدلوله".[17] إنّ ما ينبغي الالتفات إليه ونحن نقلب النظر في مفهوم اعتباطية الدليل اللساني لدى دي سوسور هو القطيعة الابيستيمولوجية التي سجلها الفكر السوسوري، حول تصور اللغة فلم تعد اللغة لائحة من الدوال تقابلها لائحة أخرى من المدلولات، بل ينتظم كل من الدوال والمدلولات وفق قانون نسقي يسميه دي سوسور النظام (systeme). أثرت هذه

النقلة في نقاد ما بعد البنيوية واستثمرت لتجاوز فكرة المعنى الأحادي الناشئ عن مسلمة اقتران كل دال بمدلوله في صورة تطابقية تنتهي بها عملية التأويل في مهدها، ليس من الغريب إذاً أن يستثمر الفكر ما بعد البنيوي فكرة الاعتباطية لينحاز وفقاً لذلك إلى كفة الدال مستثمراً فعاليته لقتل الجمود التأويلي فاسحاً المجال لفكرة انفتاح الدلالة والتأويل، وعلى هذا يكون الفكر ما بعد البنيوي قد قدم قراءة جديدة للدليل اللغوي بمختلف تياراتها وكانت النتيجة الأساسية التي توصلت إليها القراءة ما بعد البنيوية للفكر اللساني هي فكرة انفتاح الدلالة والتأويل، التي يسميها أحد أقطاب النقد ما بعد البنيوي رولان بارث ثورة السيميولوجيا، إذ يقول: "إنّ صرح اللسانيات أصبح يتفكك من شدة الشبع أو من شدة الجوع، وهذا التقويض للسانيات هو ما أدعوه من جهتي ثورة السيميولوجيا".[18] كما اتخذ منها دريدا منطلقاً لمشروعه في نقد التمركز العقلي. ودريدا بالموازاة مع غيره من نقاد مابعد الحداثة كان له موقفه من اعتباطية الدليل اللساني، إذ يرى أهميتها في فتح الباب على مصراعيه لمقولة من أهم المقولات التفكيكية ألا وهي مقولة الاختلاف التي أشار إليها دي سوسور في تعريفه للغة.

2. الاختلاف السوسوري: الاختلاف أو المخالفة أو التخالف (différence) مصطلح صاغه دريدا في ضوء أبحاثه في نظرية سوسور والبنيويين الخاصة باللغة، وفي حين تجشم سوسور عناء كبيراً لبيان أنّ اللغة في أعم أشكالها يمكن أن تفهم على أنّها نظام اختلافات من دون حدود إيجابية.[19] وإذا عدنا إلى مفهوم الاختلاف في المنظومة البنيوية أو كما أراد له سوسور. فمفهومهأنّ كل عنصر في النظام اللغوي يكتسب معناه من خلال اختلافه مع بقية العناصر في النظام. "فاللغة تشكل نسيجاً من الاختلافات قد تكون لا نهائية وبذلك تكون صلة سوسور بأبحاث ما بعد البنيوية صلةً وثيقة تجعل من الطرح السوسوري أساساً للمرحلة النقدية لما بعد البنيوية والقول بأنّ سوسور كشف عن التمييز المبدئي بين البنيوية وما بعد البنيوية فالبنيوية تسعى إلى اكتشاف النسق في

حركة البنى داخل النص في حين تسعى ما بعد البنيوية إلى استبدال النسق المتناغم بالنسق اللانهائي الناتج عن سلسلة من الاختلافات"[20]. إنّ السؤال الذي يمكن أن يثار حول الفكر السوسوري ووفقاً لطبيعة البحث: كيف يمكن أن يكون الفكر السوسوري أساساً للطرح البنيوي المحايث في الوقت نفسه الذي يكون فيه رافداً من روافد فكر ما بعد الحداثة، ومنه التفكيكية القائمة على النسبية والاختلاف؟ إنّ وجهات النظر حول الفكر السوسوريوتباينها بغض النّظر عن جديته ومتانة طروحاته كانت نابعة من خلفية المتعاملين معه كميدان للبحث والدراسة، لقد أصبحت اللسانيات السوسورية أشبه ما يكون بالنص الفلسفي أو الأدبي الذي تتعدد تأويلاته بتعدد قرائه و تباين تحيزاتهم الفكرية والفلسفية، وعلى هذا كانت قراءة دريدا لدي سوسور قراءة مخالفة لغيره كما هو الحال في مفهوم الاختلاف، إذ: "يشير دريدا إلى أن المضامين التامة لمثل هذا التصور (الإختلاف) لم تقدّر كما يجب، الاختلاف من دون حدود إيجابية يعني أنّ هذا البعد في اللغة يجب أن يبقى غير مدرك حسياً، إذ أنّه بتعبير صارم جداً غير قابل للصياغة عن طريق المفاهيم". [21]

ثالثاً: اللحظة التفكيكية: إنّ مفاهيم العلامة والنّص والمعنى ومايتداخل معها من مفاهيم كالقراءة واللغة، مفاهيم متشابكة ومتداخلة إلى درجة أنّنا لا نستطيع الحديث عن أحدها، دون أن يجرنا قصراً للحديث عن الموضوع الآخر. فلا يمكن التعرض للغة دون الإشارة إلى مفهوم العلامة، ولاعن النّص دون البحث في القراءة والدلالة. فإذا ما أردنا تحديد مفهوم اللغة في المنظومة التفكيكية، وجب علينا العودة إلى مفهوم العلامة كونهاالوحدة الأساسية في النظام اللغوي والنّص والحديث عن العلامة ماهو إلاّ حديث عن الدال والمدلول، وطبيعة العلاقة التي تربط بينهما، التي اتسمت في الرؤية التقليدية بنوع من الثبات والوضوح غيرأنّ هذا الثبات لم يدمفما لبث أن توالت الضربات لتقويضه ليحل محله التغير والسيرورة ومن هنا ينبثق الطرح التفكيكي، الذي أحدث نوعاً من التباعد الذي

يصل إلى حد الانفصال بين قطبي العلامة ليتحقق اللعب الحر للمدلولات ولانهائية المعنى. وهذه النظرة مفادهاأنّه لايوجد في حقيقة الأمر مدلولات وإنّماهناك دوال فقط[22]. هذا مايحول المدلول إلى شيء مراوغ يصعب تثبيته، في نطاق دلالة محددة، فهو دائماً في حالة هروب وقذف إلى الأمام، بحيث يستحيل تحديد معنى ثابت، لأنّه حينما يتخذ القرار تظهر السلطة[23]. هذه السلطةالتي ترتكزعلى العادات والتراث الميتافيزيقي وهذااللاثبات الذي يسم المدلول في المنظومة التفكيكية،هو مايفتح المجال رحباً أمام أهم المقولات التفكيكية، وهي مقولة الاختلاف المرجيء "الذي يمثل التأجيل المستمر للدلالة".[24] يبدو للوهلة الأولى أنّ هذا الانفصال قضيةلغوية بسيطة. لكن هذا الانفصال الحاصل بين الدال والمدلول قضية لغوية في البداية ووجودية في النهاية، ذلك أنّ انفصال الدال عن المدلول، هوانفصال العقل عن الواقع " فعلاقة الدال بالمدلول هي في واقعالأمر علاقة العقل بالواقع والإنسان بالطبيعة والذات بالموضوع والخالق بالمخلوق، فالبعض يرى أنّها قوية ومركبة فعلى الرغم من أنّه لاتوجد علاقة تطابق بين الواحد والآخر، وعلى الرغم من أنّه توجد مسافة تفصل بين الدال والمدلول أي أنّ اللغة ليست شفافة تماماً، فالدال جزء من النظام الإشاري اللاشخصي وله قواعده ومنطقه، أما المدلول فهو جزء من نظام المعنى وتسري عليه قواعد مختلفة، ويختلط فيه المنطق باللامنطق، على الرغم من كل هذا إلاّ أنّه توجد وسائل وآليات لتحسين الآداء اللغوي للوصول إلى مانسميه بالحقيقة أوعلى الأقل جزء منها، وهذا يعني أنّ العقل قادر على إدراك الواقع"[25]. لكن هذا ماتنفيه أغلب اتجاهات مابعدالحداثة، وبالخصوص التفكيكية التي لاتؤمن بوجود حقيقة ثابتة؛ وهذا مآل انفصال الدال عن المدلول، وهي عبارة اصطلاحية تستخدم في علم اللغة أساساً ولكنّها أصبحت "مقدمة فلسفية للكثير من النتائج التي يتأسس عليها النظام المعرفي مابعدالحداثي، بكل مايضمر من عدمية فلسفية والعبارة تعني أنّ الأسماء لاعلاقة لها بمسمياتها، وإن وجدت مثل هذه العلاقة فهي علاقة واهية خلافية كل هذا يعني أنّ العقل ليس له علاقة كبيرة

بالواقع، كما يعني أنّ النسق اللغوي ذاته يسقط في قبضة السيرورة والعدم"[26] إنّ هذا التغير الذي مس العلاقة بين الدال والمدلول، والمدلول ونتج عنه هذا الخلل المعرفي والفلسفي يؤدي في حقيقة الأمر إلى نظرة جديدة للغة: "على عكس التعريفات والمفاهيم التي وضعت اللغة في خانة ربطها بالمجتمع والوجود وفصلها عن الكلام، غير أنّ جاك دريدا يغوص أعمق من ذلك عندما يتعامل مع اللغة، فهو لا يرى الوجود إلاّ من خلال اللغة، وهو يدعو إلى نظرة جديدة للغة نظرة يتحول فيها الواقع إلى مجموعة من الأقنعة البلاغية، فاللغة هي التي تنشئ مفاهيمنا عن العالم"[27]. وبما أنّ اللغة تحت حكم التعدد والاختلاف، فإنّ الوجود بأكمله يصبح رهين قبضة السيرورة كون اللغة هي التي تحكم نظرتنا للعالم كما أنّها تنشئ الواقع بالكلمات بقدرما تتحول هي إلى وقائع لها آثارها ومفاعيلها[28]. الظاهر أنّ مفاهيم جاك دريدا حول العلامة واللغة مرتبطة بمفهوم الغراماتولوجيا، الذي طرحه كآلية من آليات تفكيك ميتافيزيقا الحضور واللوغومركزية، كون الكتابة تخضع للسيرورة ومنفصلة عن السياق والمؤلف، وبالتالي تحمل على لانهائية الدلالة. وهذا مايريد أن يثبته دريدا في حديثه عن اللغة والنّص، إذ "إنّ مفهوم الكتابة هذا قد بدأ يتجاوز مدى اللغة ويفيض عنه، كما لوكانت الكتابة تنطوي على اللغة بجميع معاني هذا الفعل لا لأنّ مفردة لم تعد على دال للدال، وإنّما لأنّه بدأ يتضح تحت ضوء غريب أنّ تعبير دال الدال نفسه قد يكون كفّ عن الإدلال عن الازدواجية أوالثانوية المنحطة بل بالعكس أصبح تعبير دال الدال يصف حركة اللغة نفسها بالذات"[29].

نتج عن هذا التصور أنّ إيفانكوس ينفي أن تكون التفكيكية نظريةً في اللغة الأدبية ويؤكد على كونها طريقة في قراءة النصوص من وجهة نظر تختلف عن كل الطرائق التي تنطلق من فكرة أنّ كل نص يتضمن أسس قراءته الملائمة من قبل[30]. أمّا النّص فلا نكاد نجد له تعريفاً واضحاً ومتفقاً عليه إلاّ أن يقال: "إنّه كل مايلفظ باللغة"[31]، مع ما تتميز به اللغة في المنظومة التفكيكية من التعدد والسيرورة، بحيث يمكن سحب هذه الهلامية على مفهوم النّص كونه كياناً لغوياً

وبناءاً على هذا "لن يعود النّص كياناً متكاملاً أو مفهوماً يحده كتاباً وهوامش بل شبكةً مختلفة، نسيج من الإشارات التي تشير بصورة لا نهائية إلى أشياء أحرى غير نفسها إلى آثار واختلافات، وهكذا يجتاح النّص كل الحدود المعينة له حتى الآن، إنّه لا يمحو تلك الحدود بل يجعلها أكثر تعقيداً"[32] إنّ كيان النّص، لم يعد كياناً مستقلاً وثابتاً، بل تحول إلى مجموعة من العلامات تشير إلى علامات أو آثار أخرى وهذا ما يدعوه دريدا بالتكرارية وهومفهوم يلغي به دريدا وجود حدود بين نص وآخر، وتقوم هذه النظرة على مفهوم الاقتباس ثم تداخل النصوص[33]. هذا هو مفهوم التناص، الذي اشتهرت به جوليا كريستيفا، وهو ما يجعل تحديد كيان مستقل للنص ضرباً من العبث، لذلك فما يهمنا من الطرح التفكيكي حول مفاهيم النّص واللغة، هو التفسير والتأويل، إذ لا يمكن فصل التفسير والتأويل في هذه الحال عن المقولات التفكيكية كالاختلاف وانفتاح الدلالة وغياب المعنى الأحادي "فالتفسير التفكيكي للنصّ هو الحوار الديالكتيكي بين القارئ والنص عبر دائرة هيرمينوطيقية مغلقة تستبعد كل الثوابت والتقاليد الجامدة، وتتعامل مع العلامة اللغوية بعد أن ابتعدت أقصى درجة ممكنة عن دالتها على أساس أنّ المبدأ الوحيد الذي يحكمها هو اللعب الحر"[34]. نظراً لغياب المعنى والحقيقة تحل محلهما في المنظومة التفكيكية والتأويلية المعاصرة مفردة القراءة كتعبير عن نسبية المعنى والتغير المستمر، يقول علي حرب في هذا الصدد: "وتكتسح مفردة القراءة شاشة الرؤيا إلى درجة تكاد تزيح مفردة الحقيقة وتنزلها من عرشها الذي تخلّع من فرط التسبيح بحمدها"[35]. تطرح التفكيكية أنموذجاً جديداً للقراءة، يختلف اختلافاً جذرياًعن استراتيجيات القراءة في الاتجاهات النقدية الأخرى، كالمذاهب السياقية المؤمنة بوصاية الكاتب على المعنى أو النظريات البنيوية، التي ترى المعنى نتاجاً للتفاعلات الحاصلة بين البنى داخل النصّ، وتقوم القراءة التفكيكية على ذاتية الفهم والقراءة تبعاً لانفتاح الدلالة اللاّمشروط، لذلك فإنّها تلغي أي قانون يحكم التأويل أو يكبح حرية القراءة، غير أنّها تبقى تحتفظ ببعض معالم المحايثة البنيوية التي لا

مفر منها في النقد المعاصر" فالنقد الأدبي بنيوي في كل عصر، بفعل جوهر وبفعل مصير لم يكن ليعرف ذلك وأصبح يدرك الآن، وهويفكر اليوم في نفسه، في مفهومه في نظامه وطريقته"[36]. ما يجعل التفكيكية تنطلق في البحث الدلالي من النص بغض النظر عن قصدية المؤلف، فاللغة يحكمها اللعب الحر وتقول أكثر مما يريد لها صاحبها، هذا ما يؤكده دريدا ذاته حين يقول: "أعتقد أنّه من غير الممكن الانحباس داخل النّص الأدبي وإنّ المحايثة أو الباطنية الأدبية المحض، تقوم في نظري على الاحتماء ضمن الحدود المقامة تاريخياً، والتي تفترض مجموعاً كاملاً من العقود التاريخية المتعلقة بتأطير النصّ، وتحديد وحدته ومتنه وضماناته القانونية وما إلى ذلك من تحديدات اجتماعية – قضائية، يجب بالطبع بصورة مؤقتة على الأقل أن تتحرك داخل هذه الحدود، لدفع القراءة المحايثة إلى أبعد ما يمكن، لكنّها لا تستطيع في رأيي أن تكون جذرية تماماً، هذا شيء نابع من بنية النّص نفسه، إنّنا لا نستطيع أن نبقى داخل النّص... أعتقد بين داخل النّص وخارجه توزيعاً آخر للمجال أو الحيز، وأعتقد أنّه سواء في القراءة الباطنية أم في القراءة التفسيرية للنّص عبر مسيرة الكاتب، أوتاريخ الحقبة، يظل شيء ما ناقص دائماً "[37]. هذا ما يدفعنا إلى الحديث عن قضية الداخل والخارج في النقدالأدبي، إذ يقسم كل من أوستين وارين

وروني ويليك كل المناهج النقدية إلى اتجاه داخلي واتجاه خارجي، وهو التقسيم الذي يستند إلى أسس إبيستيمولوجية مختلفة[38]. غير أنّ التفكيكية قامت على تقويض هذه الثنائية وتبيان مفارقاتها، فالفصل بين الداخل والخارج هو من أثر فلسفة الحضور، إنّ العناصر لاتنقسم بهذا الوضوح الساطع إلى داخل وخارج لأنّها ترتبط بعلاقات معقدة، فلا وجود لداخل خالص ولا لخارج خالص، بمعزل عن شبكات العلاقات المتداخلة[39]. وهذا مايؤكد عليه دريدا حين يقول: "فالخارج عرضة باستمرار لأن يصبح موضوعاً داخل تقاطب الذات/ الموضوع، أو ليصبح الواقع الآمن خارج النّص، وهناك بعض الأحيان داخل يكون مزعجاً بقدر مايكون

الخارج مهدئاً، وهو شيء لايلزم تجاهله في حملة النقد الموجهة ضد الطوية والذاتية، فنحن هنا داخل منطق بالغ التعقيد"[40]. إنّ القراءة التفكيكية للنصّ على الرغم من كونها تنطلق من اللغة وفق دائرة هيرمينوطيقية مغلقة تستبعد المؤلف والحدود العقلانية أو الميتافيزيقية، إلاّ أنّها لا تعد قراءة محايثة بالمعنى البنيوي كونها لا تؤمن بحضور المعنى في النّص، كما لا تعد مقاربة باطنية كما هو الحال في التأويل الصوفي كونه يؤمن بمركزية المعنىاللاهوتي، إنّ القراءة التفكيكية خاضعة دائماً لسيرورة المعنى واللعب الحر للمدولات. تحدث في الزمن ولاتخضع إلا لحالة المتلقي وذاتيته، وهي في حالة تغيروسيرورة دائمة.

الهوامش:

1- حامد خليل، المنطق البراغماتي عند شارل سندرس بيرس مؤسس البراغماتية، دار الينابيع دمشق، 1996 ص 41.

2- المرجع نفسه، ص 57.

3- دانيال تشاندلر، أسس السيميائية، ترجمة: طلال وهبة، المنظمة العربية للترجمة، ط1 بيروت، 2008، ص 69.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص 71.

5- ينظر: المرجع نفسه، ص 447.

6- أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة المنطق السيميائي وجبر العلامات، منشورات الاختلاف والدار العربية للعلوم ناشرون، ط1 بيروت والجزائر، 2008، ص 56.

7- إمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ترجمة: أحمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة، ط1 بيروت، 2005، ص 109.

8- وحيد بن بوعزيز، حدود التأويل قراءة في مشروع إمبرتو إيكو النقدي، منشورات الاختلاف والدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت والجزائر، 2007، ص59- 60.

9- المرجع نفسه، ص 109.

10- إمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ص 126.

11- المرجع نفسه، ص 124.

12- المرجع نفسه ص ن.

13- وحيد بن بوعزيز، المرجع السابق ص، 111.

14- إمبرتو إيكو، التأويل بين السيميائية والتفكيكية ص 137.

15- سعد الله محمد سالم، الأسس الفلسفية لنقد ما بعد البنيوية، دار الحوار، ط1، اللاذقية 2008 ص120.

16- ينظر: عبد الله إبراهيم، التفكيك الأصول والمقولات، منشورات عيون المقالات، ط1 بغداد 1990، ص 7.

17- محمد سالم سعد الله، المرجع السابق، ص 121

18- بارث رولان، درس السيميولوجيا، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال، ط3، الدار البيضاء، 1993 ص 21.

19- جون ليشته، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا من البنيوية إلى ما بعد الحداثة ترجمة: فاتن البستاني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، د.ت. ص 223. 224.

20- محمد سالم سعد الله، الأسس الفلسفية لنقد ما بعد البنيوية، ص 120.

21- جون ليشته، خمسون مفكرً أساسياً معاصراً، ص 224.

22- المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، وزارة الثقافة الكويت، 1998 ص 304.

23- ينظر: المرجع نفسه، ص 254.

24- عبد العزيز حمودة، الخروج من التيه دراسة في سلطة النّص، سلسلة عالم المعرفة(298) وزارة الثقافة، ط1 الكويت. 2003، ص 154.

25 عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، دار الفكر، ط1 دمشق 2004، ص 31-32.

26- المرجع نفسه، ص 35.

27- عبد الله إبراهيم، التفكيك الأصول والمقولات، ص 84.

28- ينظر: علي حرب، هكذا أقرأ ما بعد التفكيك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط1 بيروت ودار الفارس عمان، 2005. ص 21.

29- جاك دريدا، نهاية الكتاب وبداية الكتابة، ضمن كتاب الكتابة والاختلاف ص 103.

30- ينظر: عيّاط إيناس، إستراتيجية التلقي في الفكر النقدي المعاصر، رسالة ماجيسنير جامعة الجزائر، ص 213.

31- عبد الله إبراهيم، التفكيك الأصول والمقولات، ص 85.

32- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، ص 320.

33- ينظر: الغذامي عبد الله، الخطيئة والتكفير، ص 52.

34- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، ص 301.

35- علي حرب، هكذا أقرأ ما بعد التفكيك، ص 10.

36- جاك دريدا، الكتابة والاختلاف، ص 133.

37- المرجع نفسه، ص 81.

38- ينظر: رينيه ويليك، أوستين وارين، نظرية الأدب، ترجمة محي الدين صبحي مراجعة حسام الخطيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، 1987. ص 75.

39- ينظر: محمد بوعزة، إستراتيجية التأويل بين النصية والتفكيكية، منشورات الاختلاف، ودار الأمان، ط1 الرباط والجزائر، 2011. ص 30.

40- جاك دريدا، مواقع، ترجمة: فـريد الزاهـي، دار توبقـال، ط1، الدار البيضاء، 1992. ص 65.